

التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العراق خلال الحكم العثماني (١٨٦٩-١٩١٧)

م.م. نجاة خير الله كاظم

جامعة بغداد / كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الانسانية

na19jat77@gmail.com

الملخص:

تتبع اهمية الموضوع في الوقوف على اهم التطورات التي طرأت على تاريخ العراق منذ تولي (مدحت باشا) ادارتها عام (١٨٦٩) حتى دخول بريطانيا اليها في اذار (١٩١٧).
تستهدف الدراسة تسليط الضوء على اهم العوامل التي ساعدت على التطور الاقتصادي التدريجي للعراق من حيث حركة التجارة وتراكم الفائض من انتاج بعض السلع فضلا عن نمو بعض الطبقات العاملة والتطور الاجتماعي والثقافي وساعدة في ذلك الاستقرار السياسي النسبي خلال تلك المدة .
وزعت هيكلية الدراسة على المباحث التالية :
-المبحث الاول الاوضاع الاقتصادية للعراق قبل تولي مدحت باشا عام (١٨٦٩).
-المبحث الثاني اوضاع العراق الاقتصادية خلال ولاية مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)
-المبحث الثالث الاوضاع في العراق (١٨٧٢-١٩١٧).

Abstracts:

The importance of the issue stems from the most important economic developments in the history of Iraq since the assumption of (Medhat Pasha) in 1869 until the entry of Britain in March 1917.

The study aims to shed light on the most important factors that helped the gradual economic development of Iraq in terms of trade and the accumulation of surplus production of some commodities as well as the growth of some working classes and helped in the relative political stability during that period

.The structure of the study was distributed on the following axes:

- the economic conditions of Baghdad before Medhat Pasha took office in 1869.

-Economic conditions of Baghdad during the mandate of Medhat Pasha (1869-1872) . The economic situation of the Iraq (1872-1917)

الاضاع في العراق قبل تولي مدحت باشا عام(١٨٦٩).

قبل دراسة التطور الاقتصادي لولاية بغداد اثناء فترة حكم (مدحت باشا) لا بد لنا ان نسلط الضوء على اهم المراحل التاريخية التي مر بها ذلك المجتمع قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتركيز على أهم الأوضاع في الولايات والمدن العراقية تحت الحكم العثماني.

فلقد خضعت العراق للحكم العثماني منذ عام ١٥٣٤، في عهد السلطان سليمان القانوني، وبقي تحت الحكم العثماني حتى عام ١٩١٧ وخلال الفترة ما بين (١٥٣٤-١٩١٧) خضعت ولاية بغداد للسيطرة الصفوية في الفترة ما بين(١٦٢٣-١٦٣٨) الا ان العثمانيين تمكنوا من استعادة السيطرة عليه مرة أخرى. إضافة إلى ذلك فقد خضعت بغداد للحكم المملوكي في الفترة(١٧٥٠-١٨٣١) لكن العثمانيين قضوا على المماليك في عام ١٨٣١ وحكموا العراق حتى سقوط بغداد على يد القوات البريطانية في اذار ١٩١٧ وانتهى الحكم العثماني للعراق بشكل تام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وفق مقررات مؤتمر الصلح في باريس في ٢٨ حزيران ١٩١٨^(١).

وعلى الرغم من الفترة الطويلة التي خضع فيها العراق للحكم العثماني الا ان الأوضاع العامة فيه لم تستقر وتدهورت الحالة المعيشية لسكانه في معظم سنوات تلك الفترة. ففي الوقت الذي اهتمت فيه الحكومة العثمانية بشكل أساس بتحصيل الضرائب والأموال من الولايات الخاضعة لها وتسخير سكان تلك الولايات لخدمة مصالحها نلاحظ ان العراق قد تعرض إلى هجمات خارجية للسيطرة عليه. ومن أبرزها ما تعرض له من هجمات على يد نادر شاه الافشاري في الفترة الواقعة ما بين (١٧٣٣-١٧٤٧)، إضافة إلى تعرضه إلى هجمات الوهابيين في عام ١٨٠٢ و ١٨٠٦ الذين قاموا بتدمير ونهب بعض المدن العراقية. وقد تركت تلك الأحداث أثارها الوخيمة على الأوضاع العامة في البلاد^(٢).

فقد عانت الزراعة في ولاية بغداد من التدهور في معظم سنوات الحكم العثماني وكان المزارعين يعتمدون على وسائل وأساليب تقليدية، يعود بعضها إلى العصور القديمة، ويعتبر المحراث الخشبي والفأس أكثر الأدوات الزراعية انتشاراً، وكان استخدام المحراث الحديدي المثبت على سكة خشبية في نطاق محدود جداً وفي عدد قليل من المزارع، بينما كانت عملية "دراسة المحصول" تتم بواسطة الماشية ولم تستخدم الأدوات الزراعية التي كان الفلاحين الأوربيين يستخدمونها الا في حالات نادرة جداً كما لم تول الحكومة العثمانية اهتماماً بتطوير مشاريع الري، وهذه الأوضاع انعكس أثرها على الإنتاج الزراعي بشكل كبير. وعلى الرغم مما يعانيه الفلاح العراقي من صعوبات في عمله فأن

الحكومة كانت تفرض عليه ضرائب يصعب عليه تسديدها، كما كانت الفيضانات التي تتعرض لها الأراضي الزراعية من العوامل التي تركت أثرا على تردي الإنتاج الزراعي^(٣).

وكان من مظاهر الإهمال الذي شهدته المدن العراقية وسكانها ومنها بغداد في العهد العثماني انتشار ظاهرة إصابة السكان بالأمراض المعدية الخطيرة ومنها على سبيل المثال مرض الكوليرا الذي انتشر في عهد الوالي المملوكي داود باشا في بغداد عام ((١٨٢٠))، وقد انتقل المرض المذكور من الهند مع المسافرين القادمين الى مدينة البصرة ومنها انتشر إلى باقي المدن العراقية، وقد فتك المرض بسكان البصرة وكاد يقضي على جميع اهالي المدينة، حتى ان الجثث انتشرت في الطرق والأزقة وهرب معظم الذين لم يصابوا بالمرض إلى البادية^(٤).

هذا بالإضافة إلى ذلك فقد انتشر الطاعون في بغداد أوائل عام ١٨٣١ وقد انتقل المرض إلى بغداد من إيران، فقد كانت الأخبار ترد إلى بغداد عن انتشاره في تبريز منتصف عام ١٨٣٠ ومن ثم انتقل إلى المناطق الحدودية بين ثم انتشر في كركوك والسليمانية وعم جميع كردستان وفي أواخر آذار ١٨٣١ أخذت الإصابات تظهر في بغداد لا سيما وان الحكومة لم تأخذ التدابير اللازمة لإيقافه واستمرت القوافل القادمة من إيران وكردستان تدخل بغداد بكل حرية، وفي منتصف نيسان من العام نفسه مات سبعة آلاف شخص في مدينة بغداد بعد إصابتهم بالمرض أي خلال أسبوعين فقط من انتشاره، وقد عدد من يموتون في بغداد في كل يوم بعد ذلك بسبب الطاعون ما بين (١٥٠٠-٣٠٠٠) شخص وتكدست جثث الموتى في الشوارع وأصبح الأحياء عاجزين حتى عن دفن موتاهم. ومما زاد من تدهور الأوضاع فيضان نهر دجلة في ٢٦ نيسان ((١٨٣١)) وخلال ساعات غرق حوالي (٧٠٠٠) منزل^(٥).

ولقد ترك مرض الطاعون أثاره بشكل مباشر على القوى الإنتاجية في العراق ولم يسلم من أصل سكان بغداد البالغ عددهم حوالي (١٥٠.٠٠٠) نسمة سوى (٢٠.٠٠٠) شخص فقط، ومن أصل سكان البصرة (٨٠.٠٠٠) سوى ما بين (٥.٠٠٠-٦.٠٠٠) شخص وكانت اثار الطاعون وما رافقه من فيضان في بغداد وخيمة جدا على اهالي بغداد فقد (انقرضت مدن وقرى كثيرة عن بكرة أبيها).

وأغلقت الدور وختل الحوانيت والمصانع. وأهملت الحقول والبساتين. ونقلت مساحة الأراضي المزروعة وهلكت أشجار الفواكه. وأصبحت التجارة بكساد خطير. وانتعشت قوى مجددة الفوضى الإقطاعية، التي عمقت التدهور الاقتصادي ولم يكن في وسع العراق أن يسترجع قواه إلا بعد مرور ما يربو عن ٢٠ عاما من أثار الطاعون^(٦).

كان التعليم في ولاية بغداد يعاني من التخلف هو الآخر ومعظمه تعليمًا دينيًا يتم في الكتاتيب والمساجد ويقتصر على العلوم الدينية وقواعد اللغة العربية لذلك نلاحظ أن نسبة الأمية بين السكان كانت مرتفعة إلى حد كبير. وكانت نسبة الأمية في المناطق الريفية أعلى مما هي عليه في المناطق الريفية وذلك لا يعود فقط إلى قلة الاهتمام بتلك المناطق من قبل الحكومة وسوء الأحوال العامة التي يعانيها أهالي الريف بل ويعود أيضًا إلى العادات الاجتماعية الموجودة لدى بعض سكان تلك المناطق فهم يعتقدون أن عمل أبنائهم معهم في الزراعة وتربية المواشي أفضل من انشغالهم بالتعليم. كذلك كانت التقاليد الاجتماعية السائدة في ولاية بغداد لا تحبذ تعليم المرأة وتفضل بقائها في المنزل لأداء الأعمال المنزلية لذلك نجد نسبة الأمية لدى الإناث أعلى بكثير مما هي عليه لدى الذكور. ومن خلال ذلك نلاحظ أن التعليم في ولاية بغداد في العهد العثماني كان يعاني من التخلف بسبب سياسة الحكومة من جهة وطبيعة حياة المجتمع من جهة أخرى^(٧).

أما طرق المواصلات والنقل فقد أهملت هي الأخرى من قبل الحكومة العثمانية وطوال العهد العثماني كانت معظم عمليات نقل الأشخاص والسلع التجارية والمنتجات الزراعية تتم برًا بواسطة الجمال والخيول والبغال والحمير، وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تواجه القوافل التجارية والمسافرين أثناء السفر فلم تكن الطرق البرية تتسم بالأمان بل كان المسافرين وبضائعهم يتعرضون للسرقة، على يد قطاع الطرق من اللصوص، وكانت أموالهم وبضائعهم تنهب منهم في حالات عدة^(٨).

المبحث الأول: -أوضاع العراق خلال ولاية مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢).

وصل مدحت باشا إلى بغداد في يوم ٣٠ نيسان من سنة ١٨٦٩. وقد دامت ولايته على بغداد زهاء الثلاث سنوات حيث غادر مدحت باشا بغداد في يوم ٢٧ أيار من عام ١٨٧٢ م. وقد بدأ مدحت باشا عهده بالتقصي عن الموظفين المعروفين بالرشوة وعزلهم وفي أيلول من نفس السنة نشبت ثورة شعبية كبرى وكان السبب المباشر لها هو فرض مدحت التجنيد الإجباري على سكان بغداد. استطاع مدحت باشا القضاء على هذه الثورة وتطبيق نظام التجنيد على أهالي بغداد. في يوم ٢٣ تشرين الثاني من سنة ١٨٧٠ وصل الشاه ناصر الدين القاجاري إلى بغداد في طريقه لزيارة قبور الأئمة في كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية. قام مدحت باشا أثناء فترة ولايته على بغداد بأعمال كثيرة منها إنشاء أول مدرسة حديثة للذكور وأول مطبعة وأنشأ كذلك مدرسة الصنائع لأيتام المسلمين الذين لا معيل لهم. يتعلمون في المدرسة صناعة الحدادة والنجارة والنسيج وغيرها كما قام مدحت باشا بإنشاء سكة حديد العربات تجرها الخيول في بغداد. وكما قام مدحت باشا بتحويل بستان

النجيبة إلى حديقة عامة وقد اطلق عليها اسم منتزه المجيدية . وانشأ فيها جوقا موسيقيا يعزف الألحان لروادها. وفي عهد مدحت باشا اكتمل بناء قشلة بغداد التي كان الوالي الأسبق نامق باشا قد شرع ببناءها. وفي عهده تم إصدار جريدة الزوراء باللغتين العربية والتركية^(٩)

وقد كان للإجراءات القانونية التي اتخذها "الوالي مدحت باشا" الذي حكم في العراق في المدة ما بين (١٨٦٩-١٨٧٢) على الجانب الاقتصادي، أثراً واضحاً على تطور ذلك الاقتصاد. فقد ألغى عام ١٨٦٩ العديد من الضرائب التي عدها عقبة أمام تحسن الوضع الاقتصادي في الولايات والمدن العراقية ومنها ضريبة الاحتساب التي كانت تفرض على السلع التي تدخل للمدينة لبيعها في الأسواق، كما ألغى "ضريبة الكالبية" التي كانت تفرض على القوارب النهرية المحلية، و"ضريبة خمس الحطب" المفروضة على الوقود الذي يجلب الى المدينة، و"ضريبة رؤوس البقر" المفروضة على سواقي الري الخاصة بالمزارعين^(١٠).

كما كان الاقبال على البضائع المصنعة في أوروبا في العراق من العوامل التي ساعدت على نشاط التجارة بين العراق وبين دول أخرى وعلى سبيل المثال نلاحظ انه في عام ١٨٥٩ ارتفعت كمية البضائع المستوردة من الهند، ولا سيما المصنوعات البريطانية، بشكل واضح. وقد تجاوزت قيمتها الإجمالية (٩٠٤.٤٩٩) شامي. ويعود ذلك الارتفاع الى الطلب المتزايد للولايات العراقية على الأدوات والمصنوعات الأوروبية التي تأتي عن طريق بومباي، بعد ان تصل من أوروبا الى الهند بحراً. لاسيما بعد ان انخفضت كمية البضائع المصنعة في أوروبا في أسواق الولايات العراقية بسبب المخاطر التي كانت تتعرض لها القوافل التجارية، التي تنقل مثل تلك البضائع، في الطريق بين بغداد وحلب مما أدى إلى الاعتماد على البضائع الأوروبية المستوردة عن طريق الهند. وقد ساعد ذلك على نشاط التجارة بين العراق والهند. كما كان لوفرة رأس المال المحلي، الناجم عن بيع التمور والخبيل والبغال الى الدول الاخرى، اثرا كبيرا على نشاط تجارة العراق الخارجية^(١١).

ويلاحظ انه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، شهدت العراق ظاهرة نشاط تجارة التصدير إلى أوروبا وبشكل رئيس إلى بريطانيا. وأدى فتح قناة السويس الى تنشيط عملية النقل البحري بين الشرق والغرب وانعكس اثر ذلك على نشاط حركة التجارة البحرية في الخليج العربي وفي الفترة الواقعة ما بين (١٨٦٩-١٩١٣) زادت قيمة البضائع التي استوردتها الولايات العراقية من متوسط قدره (١٥٢.٠٠٠) الى (٣.٢٦٤.٠٠٠) جنيه إسترليني، والصادرات من (٢١٨.٠٠٠) إلى (٢.٥٩٣.٠٠٠) جنيه إسترليني. وفيما يتعلق بالتجارة البرية نلاحظ ان هناك حركة نشاط تجاري بين العراق والدول المجاورة ففي الفترة ما بين (١٨٦٤-١٨٦٩) كانت

قيمة متوسط الصادرات إلى إيران (٥٥٠٠) جنيه إسترليني وأكثر من ذلك بالنسبة لقيمة الصادرات العراقية إلى سوريا والولايات العثمانية الأخرى، وفي عام ١٨٧٨ بلغت قيمة الواردات من إيران (١٠٣.٠٠٠) جنيه إسترليني. وفي عام ١٩٠٨ بلغ متوسط قيمة الواردات من "الأناضول" (٤٣.٠٠٠) جنيه إسترليني، وقيمة واردات الخليج العربي (٢٧.٠٠٠) جنيه، بينما بلغ مجموع قيمة الصادرات إلى "الأناضول" (٥٤.٠٠٠) جنيه إسترليني^(١٢).

وكانت هناك عوامل خارجية وداخلية عدة ساعدت على بروز ظاهرة نشاط حركة التصدير من بعض المدن العراقية الى الدول الأخرى ومنها الأوروبية، ومن أهم العوامل الخارجية: تطور طرق ووسائل المواصلات، وانخفاض ثمن النقل نسبياً. وإصدار الحكومة العثمانية بعض القوانين التي خفضت بموجبها التعريف الكمركية المفروضة على الصادرات. اما العوامل الداخلية فاهمها إخضاع شيوخ العشائر والأغوات لسلطة الحكومة. وتوحيد الولايات العراقية حول محور بغداد منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وتطبيق نظام الولايات العثماني منذ ١٨٧٠، إضافة للإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي قامت بها الحكومة، ولاسيما نظام الطابو الذي جعل العشائر تستقر في أماكن محددة والذي اصدر في عهد الوالي ((منحت باشا)) وهذا جعل أعداد غير قليلة من أبناء العشائر التي استقرت يعملون بالزراعة، مما أدى بدوره إلى زيادة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، فقام بعض التجار اثر ذلك بتصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج مما ساعد على نشاط تجارة التصدير^(١٣).

وقد تركت التطورات الاقتصادية التي شهدتها العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر آثارها بصورة واضحة على مختلف جوانب الحياة ولاسيما الاجتماعية منها وبدأ المجتمع العراقي منذ تلك الفترة يندمج تدريجياً بالأسواق العالمية الرأسمالية مما أدى إلى تطور المجتمع وتقدم اقتصاده لاسيما في قطاع التجارة بعد ان نشطت حركة التبادل التجاري بين أوروبا من جهة وبين مناطق متعددة من العالم^(١٤).

ولعل الإحصائيات على صعيد التجارة الخارجية تبين لنا التحسن الذي طرأ على هذا القطاع فقد ارتفعت مجموع قيم صادرات العراق من (١٥٠.٠٠٠) دينار سنوياً في المدة الممتدة ما بين (١٨٦٤-١٨٧١)، إلى حوالي (٢.٩٠٠.٠٠٠) دينار عام ١٩١٣. وهذا يعني زيادة مقدارها تقريباً عشرين مرة خلال نصف قرن. وكذلك ارتفعت قيمة البضائع المستوردة من (٢٩٠.٠٠٠) دينار سنوياً إلى (٣.٥٠٠.٠٠٠) دينار سنوياً في المدة ذاتها، أي بزيادة قدرها حوالي (١٢) مرة خلال نصف قرن ايضاً. ورافق تلك الزيادة في الصادرات ارتفاعاً في الواردات فقد ارتفعت مجموع قيمة البضائع

المستوردة من (٢٩٠.٠٠٠) ألف دينار سنوياً في الفترة ما بين (١٨٦٤-١٨٧١) إلى (٣.٤٦٧.٥٠٠) في عام ١٩١٣^(١٥).

عندما تولى ((مدحت باشا)) الحكم في العراق كانت مشكلة الأراضي من أهم المشاكل التي واجهته، وكان بعض شيوخ العشائر يدعون بملكيتهم لأجزاء واسعة من الأراضي لذلك قام ((مدحت باشا)) ببيع الأراضي على المواطنين وبالإقسط، على أن ذلك لا يمنحهم حق الملكية التامة وإنما حرية التصرف بالأرض، وأصبح العديد من الفلاحين بموجب نظام الطابو يمتلكون أراضي زراعية لاستغلالها بالزراعة ويمتلكون لها (طابو)، وبذلك أصبح ولاء الفلاح للشيوخ أقل مما كان عليه لأنه أصبح يمتلك أرض لزراعتها، وساعد توطيّن القبائل المتنقلة وقيامها بزراعة الأراضي على تمسكهم بالأرض مما سهل على الحكومة فرض سيطرتها عليهم لا سيما وأن مصدر الماء الذي يسقي مزروعاتهم كان تحت سيطرة الحكومة، وأصبحت تجبي منهم الضرائب بشكل منظم وأصبحت الحياة الجديدة لأفراد القبائل بعد توطيّنهم تختلف كثيراً عن حياتهم البدوية السابقة^(١٦).

وكان ((مدحت باشا)) يرى أنه لتطوير قطاع الزراعة يجب زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي وتوفير الأوضاع المناسبة لها. وكان ذلك يتطلب أيضاً إضعاف نفوذ القبائل ونشر الأمن وتوسيع الزراعة وهذه الإجراءات سوف تضر بمصالح بعض شيوخ القبائل التي كان ((مدحت باشا)) يعمل على إضعاف نفوذهم وكان يهدف إلى الحد من سيطرتهم المطلقة على أبناء عشائهم^(١٧).

وقد عمل ((مدحت باشا)) على اتخاذ تدابير عدة من أجل حماية الطرق التجارية وللمحافظة على سلامة القوافل التي تسلك تلك الطرق. وكان من بين تلك التدابير بناء نقاط حراسة حدودية في العديد من الطرق. وعلى سبيل المثال تم بناء عدة نقاط حدودية في الرمادي وعانة والقائم وجهزت تلك النقاط بقوات الضبطية، كما عمل ((مدحت باشا)) على إرسال فرق عمل إلى السليمانية عام ١٨٦٩ لتسوية الطرق التي تربط السليمانية بركوك، وركوك بالموصل، وركوك ببغداد. كما اهتم بتطوير طرق ووسائل النقل في بغداد، ولعل مشروع ترامواي بغداد-الكاظمية من أهم مشاريع النقل الداخلي التي قام بها ((مدحت باشا)) في بغداد انطلاقاً من دوافع تحديث بغداد وخدمة الزائرين الذين يوفدون من مدن العراق وبلاد فارس لزيارة العتبات المقدسة في الكاظمية فقد وجد ((مدحت باشا)) أن هناك ضرورة لتحسين المواصلات من بغداد إلى الكاظمية والتخلص من وسائل النقل البدائية^(١٨).

وفي عام ١٨٧٠ تم تأسيس شركة مساهمة لتقوم بإنشاء خط (سكة ترامواي) بين بغداد والكاظمية. وقد تم إنشاء المشروع وقد ربحته الشركة في السنة الأولى ٢٠% من رأس المال^(١٩). وبلغت قيمة الأموال المخصصة لإنجاز المشروع مليون وخمسمائة ألف قرش، وتم استيراد معظم المواد اللازمة

للمشروع من بريطانيا، وكان المشروع يحتوي على (٤٠) عربة تسع كل منها ما بين (٤٠-٥٠) شخص وكانت كل عربة تسحب بواسطة حصانين، وكان للمشروع بعد انجازه أثرا كبيرا على تحسين عملية النقل بين بغداد والكاظمية وأصبحت عربة الترامواي تقطع الطريق المذكور في نصف ساعة فقط (٢٠).

كما وشهد قطاع النقل النهري تطوراً ملحوظاً منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان الوالي رشيد باشا الكوزكلي أول من سعى لإدخال البواخر إلى بغداد ففي عام ١٨٥٥ دعا الوالي المذكور جماعة من التجار وعرض عليهم تأسيس شركة للملاحة النهرية يكون نصف رأس مالها من الحكومة والنصف الآخر من التجار، وبعد موافقتهم أرسل طلب لمعامل (انتويرب) في بلجيكا لصنع باخرتين وبعد انجازهما وصلتا الى العراق عام ١٨٥٨، أي بعد موت رشيد باشا، ومنذ عام ١٨٦٢ كان سير البواخر بين بغداد والبصرة منظماً ضمن مواعيد محددة وكانت هناك شركتين للنقل بين بغداد والبصرة الأولى بريطانية (بيت لنج) والأخرى عثمانية (٢١)، وأمر رشيد باشا بإنشاء الدمير خانة (دار الحدادة) في جانب الكرخ لصيانة البواخر والسفن، كما قام الوالي نامق باشا باستيراد باخرتين من بلجيكا للعمل في نهر دجلة وذلك عام (١٨٦١)، وكذلك اهتم الوالي من بعده مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) بالنقل ووصل عدد البواخر الحكومية الكبيرة في عهده إلى (٨) بواخر وأسس شركة نهرية متخصصة للإشراف عليها وتعد تلك البواخر من أولى البواخر التي عبرت قناة السويس ووصلت إلى أقصى ما يمكن باتجاه الشمال في دجلة والفرات (٢٢).

كان الوالي مدحت باشا يتمتع بالصدق والاخلاص والامانة في أداء أعماله، وكذلك امتاز في القدرات الإدارية المتميزة والمواهب الشخصية المتعددة. فقد كان عهد ولاية مدحت باشا لبغداد هي نقطة تحول في تاريخ الدولة العثمانية (ووصف مدحت باشا بأنه أعظم والي عثماني أرسل إلى بغداد) (٢٣)

وشرع مدحت باشا في إدخال الإصلاحات في ولاية بغداد منذ أول يوم لوجوده، فأول عمل له قام بتطبيق نظام الولايات الصادرة سنة ١٨٦٤م، حيث قسم الولاية إلى سناجق والسناجق إلى أقضية والأقضية إلى نواح وفق نظام الولايات، وقد استمر هذا التقسيم إلى نهاية العهد العثماني (٢٤) وقام الوالي مدحت باشا بتعيين موظفين إداريين على رأس كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية، وأنشأ العديد من الإدارات الحكومية وشيّد أبنية لعدد من دوائر الدولة. وأهم الدوائر الحكومية التي قام بإنشائها الوالي مدحت باشا هي :

١. دائرة الطابو أو (الدفتري الخاقاني) التسجيل العقاري حالياً.
٢. دائرة نفوس (الأحوال المدنية) حالياً.
٣. دائرة النافعة (الأشغال العامة) حالياً.
٤. دوائر البلدية في مدن الولاية.
٥. تشكيل مجلس المعارف.
٦. تنظيم دوائر الإدارة النهرية التي كانت تعرف بـ (إدارة عمان . العثماني).
٧. تنظيم محاكم الولاية وإعادة تنظيم أعمال مجلس إدارة الولاية، مؤكداً على أعضائه ضرورة قيامهم بأعمالهم وفق ما تمليه عليهم مصلحة الولاية العليا دون خوف أو مجاملة.
٨. إنشاء مجالس إدارة في الوحدات الإدارية وفق ترتيب الذي نص عليه نظام الولايات لسنة ١٨٦٤م والمجالس الولاية والإدارة ماهو معمول اليوم بنظام (مجالس المحافظات) و (مجالس البلدي للأقضية والنواحي)^(٢٥)

المبحث الثاني: الاوضاع في العراق خلال ولاية مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)

لقد عانى الاقتصاد في العراق من مشكلات عدة في العهد العثماني الأخير ، إلا أنه شهد قليلاً من التحسن والتطور بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

فقد عاش قطاع الزراعة الكثير من المشاكل والمصاعب بسبب عدم وجود أنظمة ري حديثة كالسدود والخزانات والنواظم ، فكثيراً ما كانت تؤدي الفيضانات التي عانت منها مدينة بغداد الى تدمير الكثير من المحاصيل الزراعية المختلفة ، فمثلاً أهلكت الفيضانات في عام ١٨٩٦ أكثر من مليوني نخلة ، كما عملت الفيضانات على انسداد مجاري الأنهار الصغيرة بسبب نسبة الرواسب العالية التي كان نهرا دجلة والفرات يحملانها ، ولم تشهد بغداد أي تطور في القطاع الزراعي عدا بعض الاهتمامات والإصلاحات التي قام بها الوالي مدحت باشا وكانت أبرز أعماله في هذا المجال هو استحداث نظام التسجيل العقاري (الطابو) وبموجب هذا النظام تم توزيع الأراضي التابعة للدولة على العشائر بهدف استصلاحها وزراعتها وتحسين وسائل الري ، وهناك أهداف أخرى مهمة وبعيدة المدى كانت تسعى إليها السلطة العثمانية من وراء تلك السياسة هي أن استقرار القبائل في مكان واحد يُسهل عليها عملية فرض الضرائب وجمعها وتجنيب الناس في الجيش ، وإن هذه العملية ستكون أكثر صعوبة لو كانت القبائل متنقلة ، كما ألغت السلطات بعض الرسوم التي كانت تؤخذ من أصحاب الأراضي مما أدى بالنتيجة الى تحسن أكبر في القطاع الزراعي فيما بعد ، وبمرور الزمن تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج قائم على أساس سد الحاجة المحلية الى إنتاج قائم على أساس التصدير

وجني الأرباح خاصة إنتاج التمور ، ومع ذلك فقد صاحب هذا التحسن في القطاع الزراعي العديد من السلبيات كان من أبرزها نشوء طبقة من الملاكين الإقطاعيين الذين امتلكوا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وكان هؤلاء الإقطاعيون هم من رؤساء القبائل وكبار الموظفين في الدولة ورجالات الجيش وقد مارس هؤلاء الاستغلال بأشنع صوره ضد الفلاحين وأفراد القبائل^(٢٦)

من الملاحظ ان تجارة بغداد البرية، لا سيما مع بلدان الشرق الأوسط، كانت تشمل، في الغالب، المنتجات المحلية المنقولة عبر طرق عدة ومنها طريق الموصل شمالا إلى "تركيا"، وغرباً إلى بلاد الشام ويذهب جزء كبير منها الى مدينتي حلب ودمشق، وشرقاً إلى إيران. كما كانت هناك عمليات تبادل تجاري تحدث بين النجف والزيبر وسوق الشيوخ من جهة وبين القبائل البدوية التي تنتقل بالقرب من تلك المدن. اضافة للنشاط الكبير لحركة التجارة بين العراق وإيران، وقدرت قيمة صادرات بغداد والموصل إلى إيران في الفترة الواقعة ما بين (١٨٦٤-١٨٦٥) ما بين (٩٠.٠٠٠-٩٥.٠٠٠) دينار، وكان اغلبها من التمور والجلود. بينما كانت قيمة صادرات ولايتي بغداد والموصل الى دمشق وحلب اقل من ذلك. وفي الفترة الواقعة ما بين (١٨٧٤-١٨٧٥) بلغت صادرا الموصل الى سوريا حوالي (٤٠.٠٠٠) وكان معظمها من الأغنام والصوف^(٢٧).

كانت بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي كانت تستورد من بغداد وتصدر إليه البضائع ، إذ كانت النسبة المئوية لتجارتها مع بغداد سنة ١٩٠٩ هي (٣٣.٤ %) للصادرات ، أما الواردات فكانت نسبتها (٥٨.٨ %) وكانت أهم البضائع التي تصدرها بغداد الى بريطانيا هي الصوف والصمغ العربي والكردي والجلود والتمر والحنطة والشعير وغيرها ويستورد من بريطانيا مصنوعات مانجستر ولنكشاير القطنية^(٢٨)

أما الدول الأوروبية الأخرى التي تلت بريطانيا في معدل التجارة مع بغداد فهي ألمانيا إذ كانت تجارة الألمان تزداد في بغداد زيادة مطردة فبلغت قيمة الأموال الألمانية الواردة سنة ١٩٠٦ (١٠٨.٦٥٠) ليرة إسترلينية وبلغت (٥٢٨٤١٥) ليرة سنة ١٩١٢ وبلغت صادرات بغداد الى ألمانيا (١٠٠٩٠٠) ليرة إسترلينية في سنة ١٩٠٦) ولذلك تحولت التجارة في الشرق الأوسط الى أوربا ، وكان لهذا التحول أسباب عدة من أبرزها نمو الشركات التجارية الأوروبية والمحلية وازدياد الطلب على المواد الغذائية والخامات فضلاً عن عوامل أخرى^(٢٩)

كما انخفض في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر معدل صادرات العراق إلى الشرق الأوسط مقارنة بصادراته إلى أوربا. كما نلاحظ في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى ان معظم تجارة العراق مع بلدان الشرق الأوسط كانت من المنتجات المحلية باستثناء البضائع التي

كانت تصل إلى البصرة عن طريق الخليج العربي وتنقل عبر أراضيها باتجاه موانئ البحر الأحمر ومن الملاحظ ان قيمة تجارة الترانسيت المارة عبر الأراضي العراقية من إيران لم تشكل نسبة كبيرة من قيمة مجموع قيمة تلك التجارة وكان معظمها من السجاد الإيراني، والتبغ والصمغ. وقد بلغت قيمتها حوالي (١٠.٠٠٠) دينار عراقي^(٣٠).

ومن الملاحظ انه في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر نشطت حركة التجارة في العراق بشكل واضح ففي الفترة (١٨٨٤-١٨٨٥) زادت الواردات بنسبة (٦٤%) والصادرات (٢٢%) وعلى الرغم من الهبوط الطفيف لتلك النسبة في بعض الفترات التي سبقت انتهاء القرن التاسع عشر الا إننا نلاحظ ارتفاع نسبة الصادرات إلى (٢٨%) والواردات إلى (٣٥%) في العقد الأول من القرن العشرين^(٣١).

وأدى تطور الاقتصاد الى تغير واقع المجتمع المدني نفسه تغيراً جذرياً وتغير وضع التجارة الكمي اثر ظهور مئات المحال التجارية والدكاكين الجديدة. وظهرت فئة (الكومبرادور)^(٣٢) وهؤلاء هم وسطاء وبمناوبة حلقة وصل بين الأسواق المحلية وأسواق العالم الرأسمالي. وقد قام هؤلاء بتأسيس شركات خاصة للتصدير ومن ثم للاستيراد وفي العقد الثامن والعقد التاسع من القرن التاسع عشر كانت هناك (٦) شركات عراقية مقابل (٦) شركات أجنبية تقوم بتصدير التمور الى الخارج وأخذت أعداد تلك الشركات والعاملين في هذا المجال يزدادون في السنوات اللاحقة بشكل تدريجي^(٣٣).

وأما ميدان الصناعة فكان متخلفاً جداً بالمقاييس مع الصناعات الأوروبية الحديثة ، فكانت الصناعة صناعة حرفية لم يستطع إنتاجها منافسة المنتج الأجنبي الرخيص الثمن والعالي الجودة فكان أكثر رواجاً في السوق من المنتج البغدادي ، فاضطر الآلاف من أصحاب الورش المحلية الى إغلاقها في بداية القرن العشرين سنة ١٩٠١^(٣٤)

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر كان اقتصاد الكفاف لدى العديد من العشائر العراقية قد اخذ بالتراجع لإفساح المجال بدرجة غير قليلة أمام اقتصاد السوق. واصبح شيوخ العشائر باعتبارهم يتمتعون بملكية بعض الاراضي الزراعية بالإيجار او (الطابو) ينظرون إلى أبناء عشائهم بطريقة جديدة، وهي كونهم أصبحوا مصدر للربح "وأصبحت للفلاح العشائري قيمة اكبر لدى الشيخ من كونه "الرجل المحارب"، في الوقت الذي كان الفلاح فيه غير مرتبط بالأرض التي يعمل بها لذلك كان بعض الفلاحين ينتقلون للعمل من ارض الى أخرى عندما يشعرون بعدم ارتياحهم في عملهم، وهذا أدى إلى تنافس الملاكين على استقطاب الفلاحين للعمل في أراضيهم وبذلك أصبح الفلاح غير ملتزم بالأوامر والتعليمات التي كان يفرضها عليه شيخ عشيرته فيما يتعلق بإنتاج الأرض التي يزرعها.

وأصبح للفلاحين الحق في بيع حصتهم من الإنتاج وشراء احتياجاتهم من السوق المحلية بينما كانت مبادلة حصة الفلاح من الإنتاج سابقا لا تتم الا عن طريق الشيخ^(٣٥).

وانعكست آثار التطورات الاقتصادية التي شهدتها بغداد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على واقع الريف لاسيما من حيث العلاقات القائمة بين أفراد مجتمعه الصغير. وهاجر بعض الفلاحين الى غير مناطقهم بهدف استثمار جهودهم بشكل أفضل، وكذلك هو الحال بالنسبة للبدو الذين أخذت نسبة أعدادهم تتخفص في المجتمع فبعد ان كانت نسبتهم (٣٥%) من مجموع السكان عام (١٨٦٧) انخفضت الى (٢٥%) عام (١٨٩٠) والى (١٧%) عام (١٩٠٥)^(٣٦).

على الرغم من التقدم الكبير الذي شهده قطاع التجارة وقطاع الزراعة الا ان الصناعة لم تتقدم كثيرا، فقد تركت عملية التطور الاقتصادي أثارا سلبية واضحة على هذا القطاع وأخذت العشرات من محلات الإنتاج الحرفي تختفي من الأسواق والبيوت التي تمارس فيها، لأنه لم يكن يوسع إنتاجها المحدود منافسة البضائع الأجنبية المستوردة الأجود نوعا والأرخص سعرا والأكثر تنوعا التي لاقت رواجاً كبيراً في الأسواق وقد أخذت بعض المحلات الحرفية الأخرى بمظاهر التحديث وانظم إليها عددا من الحرفيين الذين كانوا خسروا أعمالهم بسبب التطورات الحديثة التي شهدتها الاقتصاد، وقد انظم الحرفيون الذين خسروا أعمالهم إلى صفوة الطبقة العاملة الوليدة التي كانت تمثل بدورها حالة جديدة في بغداد ما بعد منتصف القرن التاسع عشر. وظهرت منذ ذلك الوقت النواة الأولى للمستثمرين العراقيين في مجال الصناعة ووجدت الآلات الحديثة المتصلة بحياة الفرد المعيشية طريقها الى العراق منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وتأسست في بعض المدن الرئيسية معامل النسيج والمطاحن الحديثة ومعامل لإنتاج المياه الغازية^(٣٧).

أن أول معمل حديث تأسس في بغداد هو الذي أسسه الوالي رشيد باشا الكوزلكي في العقد السادس من القرن التاسع عشر، ولم يكن معملا على غرار معامل أوربا بل كان اقرب إلى ورشة لإصلاح البواخر والمكائن المستوردة، وكان يحتوي على تورنة، ومقراض، ومثقب وأدوات أخرى. وكان المعمل المذكور يقع في منطقة الكرخ ببغداد، وفي عهد مدحت باشا ومن جاء من بعده قام المعمل بتقديم خدمات مهمة للجيش وقد تم إصلاح العديد من البنادق القديمة في المصنع المذكور، وفي عام ١٨٦٤ أسس الوالي نامق باشا أول معمل حديث للنسيج في العراق وأطلق عليه (العباخانة) وكان يدار بقوة البخار، واهتم مدحت باشا في فترة ولايته بتطويره حتى أصبح ينتج (٣٠٠) متر من الأقمشة الصوفية و(٤٠٠) من الأقمشة القطنية يوميا^(٣٨).

وفي عام ١٨٩٠ استخدمت العربات الخشبية التي يجرها زوج من الخيول في شوارع بغداد، وفي العام التالي استوردت الحكومة عربات (اللاندون) التي استخدمت للنقل أيضاً وكانت تصنع في ألمانيا، ثم أسست شركة للنقل بين بغداد والمدن القريبة منها وكانت العربات التي تستخدم للنقل فيها تجر بواسطة أربع خيول، وفي عام ١٩٠٨ دخلت أول سيارة إلى بغداد ويعدها تم تأسيس خط نقل سيارات اللوري بين بغداد وبعقوبة^(٣٩)، كما تأسست شركات خاصة للنقل مثل (شركة العربات بالخيول) التي تأسست عام (١٨٩٦) للنقل بين البصرة والعشار، وشركة (تجارة مراكب البصرة) التي تأسست عام (١٩١٢)، وفي العام نفسه تم التخطيط لإنشاء مشروع (الترامواي) الكهربائي الذي يستخدم للمواصلات بين بعض مناطق بغداد^(٤٠).

في نيسان من سنة ١٩٠٩ تم خلع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وتنصيب أخاه محمد رشاد سلطاناً على الدولة العثمانية. وفي اليوم التالي من خلع السلطان أصدرت صحيفة بغداد والتي كانت تنطق بلسان حال جمعية الاتحاد والترقي تفاصيل واقعة خلع السلطان العثماني . وأقبل أهالي بغداد على شراء تلك الصحيفة وبأعداد كبيرة. وقد شعر الكثير من أهالي بغداد بالفخر حين علموا بأن محمود شوكت باشا هو من كانت له اليد الطولى بخلع السلطان لكونه من أهالي بغداد. في شهر أيار من عام ١٩١٠ وصل إلى بغداد وال جديد هو الفريق حسين ناظم باشا وهو غير الوالي ناظم باشا والذي سبق أن كان والياً على بغداد قبل سنتين. كان الوالي الجديد لبغداد الفريق ناظم باشا عازماً على القيام بأعمال عمرانية وحضارية عديدة للمدينة نلخصها كالاتي:

١. اهتم بنظافة المدينة
٢. انشا صيدلية حديثة تفتح أبوابها ليلاً ونهاراً.
٣. فتح مدرسة كوجك ضابطان - أي صغار الضباط - على النهر في جهة الكرخ.
٤. أمر بإعطاء الجنود ما تأخر من مرتباتهم
٥. أمر بشق شارع النهر وتغطيته بمادة القير.
٦. أمر بجمع الكلاب وإعدامها نظير مكافأة مالية.
٧. فتح شارع النهر وهدم جزء من القنصلية البريطانية لغرض عمل الشارع^(٤١)

المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي والثقافي في العراق (١٨٦٩-١٩١٧) (٤٢)

وخلال فترة العهد العثماني الاخيرة تغيرت علاقات الريف من حيث روابطه بالمدينة اثر التغيرات (٤٣) التي عكسها تطور الاقتصاد على البلد، اذ أصبح الريف يتبع المدينة، وأصبحت الروابط الريفية مع المدينة أقوى مما كانت عليه في السابق. وقد ساهم الوسطاء في عملية الإشراف على زراعة الأراضي وجبي محاصيلها وإيراداتها وبيعها إلى التجار على تعزيز هذه الروابط، لاسيما وان المدينة قد اجتذبت إليها بعض المتنفذين من أهل الريف ممن أصبحوا بحاجة إلى وكلاء يشرفون على مصالحهم، حالهم في ذلك حال تجار المدن الذين انتقل إليهم بدورهم جزء من ارض الريف الزراعية ليتحولوا بذلك الى نواة للفئة الجديدة، التي يعرف المنتمون إليها بـ (الملاكين الغائبين)، ومما عزز من روابط المدينة بالريف هو بروز ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وكان هناك العديد من المهاجرين ممن تركوا الريف بسبب الظلم الإقطاعي ليلبثوا لهم عن فرصة عمل جديدة في المدينة. الا أنهم حتى بعد استيطانهم في المدينة لم يقطعوا علاقاتهم بالريف ولم يفقدوا لمدة من الزمن روابطهم الروحية والمادية بموطنهم الأصلي (٤٤).

لقد أدى استقرار القبائل المتنقلة بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من اجل توطينها إلى تحول النشاط الاقتصادي لتلك القبائل من تربية الحيوانات إلى الزراعة، واستحوذ رؤساء العشائر على مساحات واسعة من الأرض وحتى أوائل القرن العشرين كانت قد تركت بأيدي الشيوخ ووجهاء القبيلة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إضافة إلى سيطرة البعض منهم حتى على مصادر ري الأراضي الزراعية، ففي منطقة الحلة على سبيل المثال كان شيوخ العشائر يمتلكون واردات ضخمة نتيجة لاستغلال الفلاحين العاملين في أراضيهم، وكان كل شيخ يمتلك مجموعة من الأتباع الذين يقومون بخدمته ودعم مركزه كما كانوا يقومون بجمع الضرائب له من الفلاحين، وفي سبيل نضال الفلاحين من اجل الأرض لم يخضعوا للالتزامات الإقطاعية، بل واصلوا النضال ضد الملاكين الذين سلبوا حقوقهم من جهة، ووقفوا الى جانب الملاكين الذين أنصفوهم من جهة أخرى (٤٥).

وفي عام ١٨٩٠ استخدمت العربات الخشبية التي يجرها زوج من الخيول في شوارع بغداد، وفي العام التالي استوردت الحكومة عربات (اللاندون) التي استخدمت للنقل أيضاً وكانت تصنع في ألمانيا، ثم أسست شركة للنقل بين بغداد والمدن القريبة منها وكانت العربات التي تستخدم للنقل فيها تجر بواسطة أربع خيول، وفي عام ١٩٠٨ دخلت أول سيارة إلى بغداد وبعدها تم تأسيس خط نقل سيارات الوري بين بغداد وبعقوبة (٤٦)، كما تأسست شركات خاصة للنقل مثل (شركة العربات بالخيول) التي تأسست عام (١٨٩٦) للنقل بين البصرة والعشار، وشركة (تجارة مراكب البصرة) التي تأسست

عام (١٩١٢)، وفي العام نفسه تم التخطيط لإنشاء مشروع (الترامواي) الكهربائي الذي يستخدم للمواصلات بين بعض مناطق بغداد^(٤٧).

ساعدت التطورات الاقتصادية والدعم السياسي الذي رافقه لعملية الإصلاح على تحديث المدن العراقية وقد تطلب التقدم الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع تلبية الحاجات الجديدة التي ظهرت آنذاك، إذ ان دخول الآلة الحديثة ونشاط حركة التجارة، وزيادة رؤوس الأموال، كل ذلك تطلب متقنين غير تقليديين يفهمون في القانون ويعرفون اللغات ويحبون استخدام بعض الآلات الحديثة والإشراف عليها وهذه المتطلبات كانت دافع لظهور المدارس الحديثة، وفي عهد الوالي مدحت باشا تم تأسيس العديد من المدارس ومنها المدرسة (الرشدية) - عسكرية ومدنية - كما تم عام (١٨٧٣) تأسيس أول مكتب إعدادي في بغداد، ثم أخذت المدارس تتوسع تدريجياً في مختلف أنحاء البلاد. وفي عام (١٩٠٠) تم تأسيس ثلاث دور للمعلمين توزعت على بغداد والموصل والبصرة، وفي عام (١٩٠٨) تقرر تأسيس (٢٤) مدرسة ابتدائية للذكور و (٣) للإناث^(٤٨).

وقد درس بعض العراقيين خارج البلاد بهدف إتمام تعليمهم، ففي عام (١٨٩٢) توجه إلى استانبول عدداً من أبناء شيوخ العشائر ليدرسوا في مدرسة العشائر (عشيرة مكتبي) التي أسست خصيصاً لأمثالهم هناك ودرسوا فيها الحساب والهندسة واللغات ومنها: العثمانية، والفارسية، والفرنسية، فضلاً عن ذلك فقد ساهمت المدارس التبشيرية في نشر الثقافة داخل المجتمع، ومن ابرز هذه المدارس (مدرسة الألمان في بغداد) التي تأسست عام (١٩٠٩) وكان التدريس فيها باللغة الألمانية. وقد ساعدت هذه المدارس فضلاً عن المدارس الرسمية والأهلية بعض أبناء المجتمع على التعلم بأسلوب يختلف عن أسلوب أسلافهم وساهموا في السنوات اللاحقة بوضوح في نشر الوعي الفكري والسياسي في المجتمع، وقد تطلع بعض خريجي المدارس الثانوية لإتمام دراستهم في الخارج وفعلاً درس الكثير منهم في استانبول وأرسلت أول وجبة من خريجي مكتب الإعداد العسكري، إلى إسطنبول في حزيران ١٨٨٢، وكانت تضم (١٣) طالب، لإتمام دراستهم ثم تبع ذلك إرسال وجبات أخرى من الخريجين العراقيين إلى اسطنبول أيضاً وبعض تلك الوجبات وصل عددها إلى (٥٤) طالباً^(٤٩)، وفي العقد الثامن من القرن التاسع عشر تم تأسيس أول مدرسة للصنائع في بغداد ضمت حوالي (١٥٠) طالباً وبعد مدة تم تأسيس مدرستين جديدتين للصنائع الأولى في الموصل والثانية في كركوك، وقد أصبح خريجي تلك المدارس عمال ماهرين واستخدم الألمان عدداً منهم في أعمال مشروع سكة حديد بغداد - برلين^(٥٠).

وشهد المجتمع البغدادي في مطلع القرن العشرين ظاهرة انتشار المطابع الخاصة، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر زاد اهتمام العراقيين بتأسيس المطابع الحديثة لاسيما وان متطلبات الحياة الجديدة جعلت المطابع من الأشياء الضرورية لتلبية حاجات المواطن على الصعيد الثقافي بصورة عامة وفي عام (١٩٠٨) بلغ عدد المطابع في بغداد (١٤) مطبعة، منها (٨) تابعة للحكومة أهمها في بغداد: مطبعة الشابندر، ومطبعة دنكو، وقد ساعد استخدام الآلات الحديثة فيها على خوض العامل العراقي تجربة جديدة في العمل بوسائل الإنتاج الحديثة^(٥١).

وأدت التطورات التي شهدها المجتمع الى ظهور مشكلات جديدة تحولت الى جزء من حياة المجتمع اليومية، ولم تستوعب الحياة الجديدة مثلاً وجود قاضي واحد او قاضيين كما كان في بغداد سابقاً، لحل المشاكل التي كانت تحدث بين أفراد المجتمع، لذلك تطلب الأمر استحداث وظائف جديدة وإصدار قوانين جديدة، فضلاً عن ذلك فقد دعت الحاجة بعض أصحاب المصالح الى البحث على من يساعدهم في إدارة مصالحهم من الذين يفهمون في القانون لذلك توجه عدد من المثقفين العراقيين الى العاصمة العثمانية والى باريس ودرسوا الحقوق هناك. وفي عام ١٩٠٨ تم تأسيس مدرسة الحقوق في بغداد، ووصل عدد طالبتها عام ١٩١٠ إلى (١١٨) طالب، وعندما حاول والي بغداد جمال باشا إلغاء مدرسة الحقوق عارضه الأهالي واحتجوا عليه الطلاب وشكلوا جمعية لذلك أطلقوا عليها (جمعية الدفاع عن حقوق بغداد) كما رفع وجهاء بغداد برفقيات الى العاصمة العثمانية احتجاجاً على قرار الوالي وتم تنفيذ مطالبهم ولم تغلق المدرسة وأصبح خريجي هذه المدرسة يحتلون مكانة اجتماعية مميزة في المجتمع وتحولت أسماء مهنة المحاماة الى ألقاب لعائلات معروفة مثل الاوقاتي والوكيل واخذ عدد المتعلمين في المدن يزداد تدريجياً منذ مطلع القرن العشرين^(٥٢).

الاستنتاجات:

بعد دراسة التطورات في العراق خلال الحكم العثماني (١٨٦٩-١٩١٧) من فترة تولي مدحت باشا من سنة ١٨٦٩ وحتى سنة ١٨٧٢ وما بعدها تم التوصل إلى هذه الامور وهي:
أن للافلاحات مدحت باشا ذو تاثير في التطور الاقصادي لولاية بغداد خاصة وتقدم المجتمع العراقي عامة، مما ساهم في ارتباط العراق تجاريا بدول عدة منها الاوربية والاسيوية الامر الذي انعكس على نمو الاقصاد العراقي بشكل عام، وهذا ادى الى^{٥٣}
ارتفاع انتاج المحاصيل الزراعية، نظراً للاهتمام بزيادة نوعية وكمية الانتاج من قبل ملاكي الاراضي الزراعية بغية تصديره للخارج
وكذلك زيادة رؤوس الاموال لدى اصحاب الاراضي الزراعية الواسعة .

ونتيجة للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد في أواخر العهد العثماني وخاصة في مجالات الزراعة والتجارة فقد اندمج هذا الاقتصاد وانفتح على السوق الرأسمالية العالمية.

وهذا بدوره أدى الى ارتفاع كمية البضائع المستوردة من الهند ولا سيما المصنوعات البريطانية. ونتيجة لوفرة رأس المال المحلي من بيع التمور والخيول والبغال الى الدول الاخرى اثر كبيراً على نشاط التجارة الخارجية.

وساعدت العوامل الداخلية والخارجية على بروز ظاهرة نشاط حركة التصدير وتطور الطرق ووسائل المواصلات وتوحيد الولايات حول محور بغداد.

كما ان الاهتمام بالجانب التعليمي وتطويره أدى ذلك الى فتح عدد من المدارس وتأسيس كلية الحقوق.

ظاهرة انتشار المطابع نتيجة لمتطلبات الحياة الجديدة جعلت المطابع من الاشياء الضرورية لتلبية حاجات المواطن على الصعيد الثقافي .

. وعليه فقد ساعدت التطورات المرافقة لعملية الاصلاح على تحديث المدن العراقية وتطور المجتمع وتلبية الحاجات الاخرى .

المصادر

١. احمد، كمال مظهر، الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، مجلة الحكمة، العدد ٥، ١٩٨٨
٢. الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، بغداد، ١٩٧١
٣. عبد الكريم، لمى عبد العزيز مصطفى، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.
٤. عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب، ترجمة رؤوف عباس حامد، بيروت، ١٩٩٠ .
٥. كوتلوف، ل.ن.، ثورة العشرين (الوطنية التحررية في العراق)، ترجمة عبد الواحد كرم، ط٢، بيروت، ١٩٧٥.
٦. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، ط١، موسكو، ١٩٧١.
٧. لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٦، بغداد، ١٩٨٥.
٨. محمود، نور نعمة، الفنة المثقفة العراقية دراسة تاريخية في تكوينها وتطورها الفكري والسياسي (١٨٦٩- ١٩١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ .
٩. نورس، علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني "دراسة في العلاقات السياسية ١٧٠٠-١٨٠٠، بغداد، ١٩٧٩.
١٠. نورس، علاء موسى كاظم، حكم المماليك في المماليك ١٧٥٠-١٨٣١، بغداد، ١٩٧٥ .
١١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٧١، ج ٣ .

- Helen chapin matz,ed.Iraq.A country study,washington:Gpo for the Library of .١٢
congress,1988:the ottman period 1534-1918.
Hersh Lag.Introduction to the modern economic history of the middle east .١٣
,revised edition leiden E.J.BRILL 1980.

الهوامش

- (^١) نورس، علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني دراسة في العلاقات السياسية ١٧٠٠-١٨٠٠، بغداد، ١٩٧٩، ص ص ٢٣-٦١.
- (^٢) لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٦، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ٣٥٩-٣٥٠.
- (^٣) كوتلوف، ل.ن.، ثورة العشرين (الوطنية التحررية في العراق)، ترجمة عبد الواحد كرم، ط٢، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٢٠-١٩.
- (^٤) الخياط، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٨٠.
- (^٥) نورس، علاء موسى كاظم، حكم المماليك في المماليك ١٧٥٠-١٨٣١، بغداد، ١٩٧٥، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.
- (^٦) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، ط١، موسكو، ١٩٧١، ص ١٦٩.
- (^٧) محمود، نور نعمة، الفئة المثقفة العراقية دراسة تاريخية في تكوينها وتطورها الفكري والسياسي (١٨٦٩-١٩١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ص ١١-١٢.
- (^٨) عبد الكريم، لمى عبد العزيز مصطفى، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٢٠٢.
- (^٩) Helen Chapin Metz, ed. Iraq: A Country Study. Washington: GPO for the Library of Congress, 1988. : The Ottoman Period, 1534-1918
- (^{١٠}) المصدر نفسه، ص ١٨٧.
- (^{١١}) عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب، ترجمة رؤوف عباس حامد، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٠٢.
- (^{١٢}) المصدر نفسه، ص ص ٢١١-٢١٢.
- (^{١٣}) حسن، المصدر السابق، ص ص ٨٧-٨٨.
- (^{١٤}) احمد، كمال مظهر، الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، مجلة الحكمة، العدد ٥، ١٩٨٨، ص ٢٢؛ وللمزيد من التفاصيل عن أهمية قناة السويس. ينظر: برج، محمد عبد الرحمن، قناة السويس "أهميتها السياسية والإستراتيجية"، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٥-٦٠.
- (^{١٥}) حسن، المصدر السابق، ص ٩٤، ص ٢٢١.
- (^{١٦}) لونكريك، المصدر السابق، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.
- (^{١٧}) المصدر نفسه، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.
- (^{١٨}) عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٢٠٩-٢١٠.
- (^{١٩}) الوردی، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ١٩٧١، ج ٣، ص ٢٦٧.
- (^{٢٠}) عبد الكريم، المصدر السابق، ص ص ٢٠٩-٢١١.
- (^{٢١}) الوردی، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٥٧.

- (٢٢) احمد، الاطار الزمني، ص ص ٢٩-٣٠.
- (٢٣) باقر أمين الورد المحامي ، بغداد خفأؤبا ، والتيا ، مموكيا ، رؤساؤبا ،منذ تأسيسها ٨٨١م إلى ١٩٩٩، ص ٦٨-١٨٦
- (٢٤) غير ترود لوثيان بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر الخياط بيروت ، ١٩٨٧، ص ٨
- (٢٥) علي الوردي ، لمحات من تاريخ العراق الحديث ، ج ١، مطبعة الرشاد ،بغداد ،١٩٧١،ص٨٨ .
- (٢٦) جاسم محمد حسن العدول ، العراق في العهد ألحميدي (١٨٧٦-١٩٠٩) رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٤
- (٢٧) علي الوردي ، لمحات من تاريخ العراق الحديث ، ج ١، ٨٩-٩٠.
- (٢٨) غير ترود لوثيان بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر الخياط بيروت، ١٩٢١، ص ٨١
- (٢٩) عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، بغداد ، ط١، ١٩٦١ ، ص ٨٩ .
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ص ٩٠-٩١.
- (٣١) عيساوي، المصدر السابق، ٢١٠.
- (٣٢) الكومبرادور: أصل الكلمة لغوياً مقتبس من الكلمة الاسبانية Compardo وتعني "المشتري". واصطلاحاً تعني الفئة البرجوازية التي اقتصر تكوينها على البلدان الخاضعة او شبه الخاضعة للاستعمار، والمتخلفة بشكل عام ولاسيما في آسيا وأفريقيا. ويرتبط ميلاد هذه الفئة بأولى محاولات تغلغل الرأسمالية إلى المناطق الأخرى حينما أصبحت الحاجة ملحة إليها لتعمل بدور الوساطة بين الشركات الأجنبية والأسواق المحلية. وفي الغالب يتحول أبناء هذه الفئة إلى حلقة وصل بين الفلاحين والمرايين المحليين مع المنتجين الرأسماليين في الخارج، وقد استخدم مصطلح الكومبرادور كمصطلح اجتماعي خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر ليطلق على كل فرد او مجموعة أفراد يقومون بدور الوكيل لشركة أو مؤسسة رأسمالية أجنبية. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٧، ص ص ٢٨-٣٠.
- (٣٣) احمد، الإطار الزمني، ص ٢٨.
- (٣٤) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٨، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٥، ص ١٧٧
- (٣٥) بطاطو، المصدر السابق، ج١، ص ص ١٠٠-١٠٣.
- (٣٦) احمد، الاطار الزمني، ص ٢٥.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.
- (٣٨) الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ص ٢٧٠-٢٧١.
- (٣٩) الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٦٧.
- (٤٠) احمد، الاطار الزمني، ص ص ٢٨-٢٩.
- (٤١) نمير طه ياسين بدايات التحديث في العراق (١٨٦٩-١٩١٤) ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .
- (٤٢) امين ، المصدر السابق ، ص ٨٨
- (٤٣) امين ، المصدر السابق ، ص ٨٣

- (^{٤٤}) احمد، الاطار الزمني، ص ٢٥.
- (^{٤٥}) كوتلوف، المصدر السابق، ص ٢٧-٣٠.
- (^{٤٦}) الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٦٧.
- (^{٤٧}) احمد، الاطار الزمني، ص ٢٨-٢٩.
- (^{٤٨}) احمد، الاطار الزمني، ص ٣١.
- (^{٤٩}) المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.
- (^{٥٠}) المصدر نفسه، ص ٣١.
- (^{٥١}) المصدر نفسه، ص ٢٩.
- (^{٥٢}) المصدر نفسه، ص ٣٤.